مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص سياسات

تجربة الاستثمار في العراق

قسم التخطيط والسياسات

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة:

يُعدُّ الاستثمار أحد محركات الاقتصاد وطريقة ممتازة لتدوير الأموال على المستوى الاقتصادي فضلاً عن دوره في تطوير الاقتصاد في الدول وخدمة الدولة وعامة الناس، وللعراق بعد العام (2003) تجربته في فتح باب الاستثمار وهذه التجربة بحاجة إلى تقييم وبيان نتائجها وأثرها على الواقع العراقي، تتركز المشكلة في ضعف استفادة المواطنين من الاستثمار فعلى الرغم من الامتيازات التي منحتها القوانين للمستثمرين فإن غالبية المواطنين لم يستفيدوا بشكل مباشر من الاستثمار سواء في المجال السكني حيث لا تزال أسعار العقارات في ارتفاع ويصعب على ذوي الدخل المحدود والمتوسط الحصول على سكن من المجمعات الاستثمارية على الرغم من أن البنك المركزي العراقي يمول معظم مشاريع السكن عبر القروض السكنية، وكذا الحال بالنسبة للاستثمار في المجال الصناعي فلا تزال البضائع الأجنبية التي تستورد من الخارج هي ما متوفر في السوق ولا توجد صناعات عراقية تذكر إلا ما ندر وأمّا في المجال الصحي فالخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة ما تزال مرتفعة جداً على الطبقة الفقيرة والمتوسطة، والأمر يطول في ذكر العديد من الشواهد، وبالتالي تستدعي الحاجة معرفة محدودية أثر الاستثمار في العراق. يركز هذا الملخص على تحليل الخارطة الاستثمارية في العراق ويقترح إعادة رسمها بالتركيز على قطاعات محددة مع مراعاة شرطين: الاستثمار صديق البيئة وتشديد الرقابة من قبل هيئات الاستثمار ولجنة الاستثمار والتنمية النيابية في مجلس النواب ومجالس المحافظات والمراجعة المستمرة وتحديث الخطط والبرامج وفق المستجدات والتطورات المختلفة.

إطار الاستثمار في العراق

ينظّم الاستثمار في العراق بطريقة لامركزية من الناحية الإدارية بموجب قانون الاستثمار رقم (50) لسنة 2015 قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة

2006، إذ تتولى الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق رسم السياسة العامة للاستثمار على المستوى الوطني وتنظيمها ومراقبتها وتختص بمنح الإجازات الاستثمارية الاستراتيجية وذات الطابع الاتحادي، فيما تتولى هيئة استثمار إقليم كردستان وهيئات الاستثمار في المحافظات البالغة (15) هيئة مهمة التخطيط الاستثماري ومنح الإجازات الاستثمارية في المحافظات بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار، حيث ترتبط الهيئة الوطنية للاستثمار برئيس مجلس الوزراء وتخضع لرقابة مجلس النواب، فيما ترتبط هيئات الاستثمار في المحافظات بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة، ويمنح المستثمر الحاصل على إجازة استثمارية مجموعة من المزايا والضمانات والإعفاءات من قبيل (الإعفاء من الضرائب والرسوم، التملك، عدم المصادرة أو التأميم أو نزع الملكية، حق الإقامة للمستثمر والعاملين الأجانب، إخراج رأس المال الذي أدخله المستثمر للعراق وعوائده) وتخضع هذه الامتيازات لمجموعة من الشروط والالتزامات، وهذا الإطار ينطبق على جميع مجالات الاستثمار في العراق باستثناء الاستثمار في مجال استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف والتأمين، ويوفر هذا الإطار فرصاً كبيرة لجذب المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية مشجعة على المستوى الربحي وقد أصدرت الحكومة العراقية عدة قرارات داعمة للاستثمار مثل مبادرة دعم المشروعات الاستثمارية الممولة من البنك المركزي العراقي وبعض التسهيلات المالية والإدارية مثل تسهيل إجراءات تسجيل الشركات ومنح سمات الدخول ، وتطلق الهيئة الوطنية للاستثمار سنوياً دليل الخارطة الاستثمارية في العراق الذي يوفر معلومات ومؤشرات مهمة للمستثمرين المحليين والأجانب عن مناخ الاستثمار في العراق وطبيعة الاقتصاد العراقي وفرص التنمية الاقتصادية ويتضمن عرضاً تفصيلياً عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق على مستوى المحافظات والقطاعات الاقتصادية،لكن نجاحَ الاستثمار في العراق يواجه عدة معوقات أهمها (ضعف البنى التحتية، البيروقراطية والتعقيد الإداري، الفساد الإداري، الأمن، التدخل السياسي).

تحليل الخارطة الاستثمارية في العراق:

منحت الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات في المحافظات (2685) إجازة استثمارية خلال المدة (2008-2022) بكلفة مالية بلغت (138,937) مليون دولار وكما مبين تفصيله في الجدول الآتي :

خارطة رقم (1) المشاريع الممنوحة إجازة استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات وكلفها المالية للمدة (2008-2022)

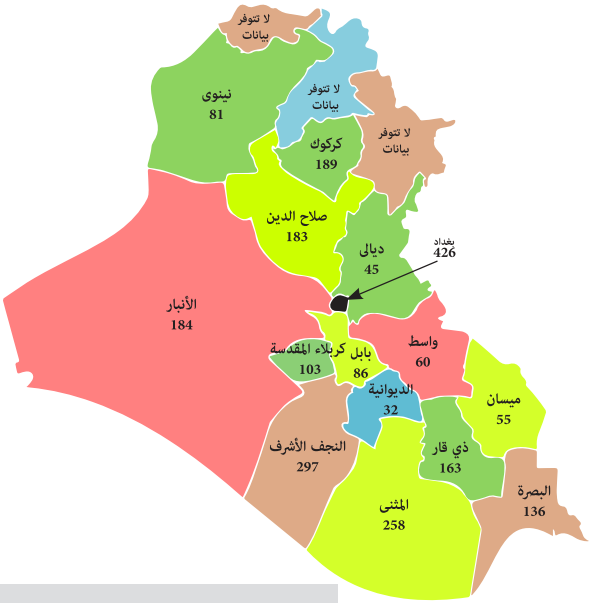

بلغت الإجازات الممنوحة من الهيئة الوطنية للاستثمار (426) إجازة

المصدر: تقرير الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في العراق (2008-2022)، وزارة التخطيط.

من خلال الخارطة الاستثمارية أعلاه للمدة (2008-2022) يتبين وجود عمل كمي كبير من خلال إصدار (2685) إجازة استثمارية لتنفيذ مشاريع في قطاعات متعددة، على مستوى الأرقام، الأمر لافت للانتباه ولكن على مستوى التنفيذ يتبين عدم المباشرة بأكثر من نصف هذه المشاريع، حيث أنجز منها (345) مشروع فقط بينما جاري العمل في (543) مشروعاً، والمتبقي (1797) مشروعاً لم يتم المباشرة بها، وبهدف المقارنة سنقارن بين عدة سنوات لبيان الاتجاه العام لعدد الإجازات الاستثمارية وحسب طبيعة الإنجاز وعلى وفق البيانات المتوفرة .

جدول رقم (1) نسبة الإنجاز للمشاريع التي منحت إجازة استثمارية لفترات زمنية مختلفة توفرت بياناتها

السنة	عدد الإجازات الاستثمارية	المنجز		جاري العمل		لم يتم المباشرة فيها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2008-2017	1524	310	20.3%	467	30.64%	747	49.1%
2008-2018	1845	339	18.4%	456	25.2%	1041	56.4%
2008-2021	2332	345	14.79%	543	23.28%	1444	61.92%
2008-2022	2685	345	12.85%	543	20.22%	1797	66.93%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في العراق 2008-2022، وزارة التخطيط).

إن ارتفاع عدد المشاريع التي لم يتم المباشرة فيها خلال السنوات أعلاه تجاوز نسبة (50%) من عدد المشاريع الكلي التي منحت إجازة استثمارية، وإن هذا الارتفاع في عدد المشاريع إلى هذا الحد يؤشر خللاً واضحاً في وجود العديد من المشاكل على مستوى التنفيذ التي منعت من المباشرة أصلاً في المشروع ويستدعي البحث عن أسباب هذا

الحجم من الإجازات الاستثمارية بمقابل عدم المباشرة في المشروع، أمّا الكلف المحددة للمشاريع ونوع الإجازة الاستثمارية على وفق القطاع مبينة في الجداول أدناه:

جدول رقم (2) عدد وكلف المشاريع الاستثمارية للمدة (2008-2022)

المشاريع المنجزة		المشاريع قيد الإنجاز		المشاريع التي لم تنفذ	
عدد الإجازات	الكلفة	عدد الإجازات	الكلفة	عدد الإجازات	الكلفة
345	5,261,000,000	543	36,023,000,000	1797	97,653,000,000

جدول رقم (3) عدد الإجازات الاستثمارية موزعة على وفق القطاعات وطبيعة الإنجاز

القطاع	عدد الإجازات الاستثمارية	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع التي لم تنفذ
خدمي	412	58	86	268
سكني	524	10	164	350
صناعي	384	106	46	232
سياحي	229	42	61	126
زراعي	204	33	36	135
تجاري	596	49	105	442
تعليمي	91	9	11	71
صحي	116	15	16	85
اتصالات	4	1	1	2
كهرباء	6	2		4
طاقة	24	15	2	7
نقل	10	2		8

القطاع	عدد الإجازات الاستثمارية	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع التي لم تنفذ
لوجستي	1			1
ترفيهي	56	3	10	43
رياضي	28		5	23
المجموع	2685	345	543	1797

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في العراق 2008-2022، وزارة التخطيط).

على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسب إنجاز جميع القطاعات التي منحت إجازات استثمارية أو لم يتم المباشرة فيها أصلاً يلاحظ أن أعلى عدد من الإجازات الاستثمارية منح في المجال التجاري بواقع (596)، يليه القطاع السكني إذ منح (524) إجازة استثمارية، يليه القطاع الخدمي بواقع (412) إجازة استثمارية، إن منح الإجازات الاستثمارية في قطاعات (التجاري، السكني، الخدمي) كانت هي الأعلى مما يعني تركيز الاستثمار على الربح المضمون خصوصاً القطاع السكني الذي أصبح أكثر القطاعات ربحاً بسبب الطلب العالي على السكن نتيجة الزيادة السكانية وتوفر القروض السكنية من مبادرة البنك المركزي العراقي ورواج سوق العقارات في العراق.

الخاتمة: إعادة التفكير بالخارطة الاستثمارية وتشديد الرقابة

إن فكرة إعادة النظر بالخارطة الاستثمارية تتلخص في التركيز على قطاعات محددة وجعل امتيازات قانون الاستثمار في تطوير قطاعات البنى التحتية مثل (الكهرباء، الطاقة، الصناعة، الزراعة) والتي تسهم في تقوية الاقتصاد العراقي بشكل مباشر وتسهم أيضاً في تطوير القطاع الخاص ووضع شروط حاكمة للاستثمار كشرط الاستثمار صديق البيئة، فضلاً عن ذلك ينبغي تفعيل الجانب الرقابي على المشاريع الاستثمارية من قبل هيئات الاستثمار ولجنة الاستثمار والتنمية النيابية في مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات حيث أصبح العديد من المستثمرين يهدفون إلى الحصول على الإجازة الاستثمارية بهدف الحصول على الامتيازات والمنافع التي يحصلون عليها من الإجازة الاستثمارية وتفشت ظاهرة بيع الإجازة الاستثمارية، وكذلك استيراد مواد أكثر من المطلوب للمشاريع الاستثمارية وبيعها في السوق كونها مستثناة من الضرائب، وكذلك إدخال الأيدي العاملة وزجهم في السوق بحجة الاستفادة منهم كعمال للمشاريع الاستثمارية، هذه الظواهر وغيرها ينبغي الانتباه لها ومعالجتها عبر آليات عملية تضمن عدم الالتفاف عليها ليتحقق هدف الاستثمار الحقيقي في خدمة السوق لا الاستفادة فقط من السوق.

المصادر:

- قانون الاستثمار رقم (50) لسنة 2015 قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006

- تقرير مناخ الاستثمار في العراق (2022)، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية 2023.

- تقرير الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في العراق (2008-2022)، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية 2023.

- الخارطة الاستثمارية للعراق (2024)، إصدار الهيئة الوطنية للاستثمار.

- موقع هيئة النزاهة الاتحادية، خبر (الهيئة تكشف عن استقدام مدير استثمار المثنى)، عبر الرابط https://nazaha.iq/body-print.asp?BIP=9055

هوية البحث

اسم الباحث: قسم التخطيط والسياسات

عنوان البحث: تجربة الاستثمار في العراق

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org